المحاضرة الخامسة: مفاهيم عامة حول الانظمة الجمركية

إن الاهتمام بالأنظمة الجمركية الاقتصادية من الأمور ذات الأهمية الكبيرة للنهوض بالتجارة الخارجية بصفة عامة والاقتصاد الوطني بصفة خاصة، وذلك بتطوير قطاع الصادرات وجلب الاستثمارات الأجنبية ووضع المنتجات المحلية في وضعية تسمح لها بمنافسة المنتجات الأجنبية.

1. ماهية الانظمة الجمركية.

من الضروري إيجاد طرق وقواعد تنظيم التجارة الخارجية والعلاقات الدولية لتسهيل حركة التعامل، وقد سعت الدول إلى إيجاد أنظمة جمركية اقتصادية تتماشى مع الاقتصاد.

1.1. تعريف ومميزات الأنظمة الاقتصادية الجمركية:

1.1.1. تعريف الأنظمة الاقتصادية الجمركية: هناك العديد من التعريفات للأنظمة الجمركية ويمكن ان نذكر منها:

- ✓ **تعريف التقليدي**: كانت تسمى سابقا بأنظمة الاعفاء وهي الأنظمة التي تسمح بتخزين وتنقل وتحويل واستعمال البضائع المستوردة من الخارج على الإقليم الجمركي والتي ستوجه إلى التصدير أو الاستهلاك؛ والتعريف يتمحور أساسا حول الاستيراد وتقدم هذه الأنظمة من الناحية السلبية في الإعفاء من دفع الحقوق والرسوم الجمركية أو حتى تطبيق التعريفة.
- ✓ **تعريف كلوديار وهنري تريمو:** أنها أنظمة موجهة لتشجيع الأنشطة الاقتصادية والتصدير عن طريق استعمالات ميكانيزمات معينة، تتغير حسب النشاط المعني كوقف الاعفاء من الضرائب والرسوم الجمركية، منح مسبق للمزايا الجبائية والمالية للمؤسسات لتدعم وضعيتها التنافسية في الأسواق العالمية.
- ✓ **تعريف الحديث**: هو مجموعة من الاجراءات الجمركية التحفيزية موجهة أساسا لتشجيع وتطوير بعض النشاطات الاقتصادية المتعلقة خاصة بالوثائق العبور، التخزين، الاستعمال، التحويل وتقوية الطاقات التنافسية للمؤسسات في الأسواق العالمية وذلك بواسطة وضع ميكانيزمات امتيازات جمركية وجبائية متغيرة بحسب طبيعة النشاط الاقتصادي المعتبر والتي لا نحصل على آثارها النهائية الا بعد تلبيته السلع المعينة بعد الشروط الاجبارية، المتغيرة بدورها بحسب نوع النظام الجمركي الاقتصادي المختار.
- ✓ **تعريف الشامل**: هي الأنظمة التي تعمل على النقل وتحويل البضائع وهي التي تتغير حسب النشاط المعني كوقف الاعفاء من الضرائب والرسوم الجمركية.

2.1.1. **خصائص الأنظمة الاقتصادية الجمركية:** للأنظمة الجمركية الاقتصادية مجموعة من الخصائص التي تميزها عن غيرها من الأنظمة الأخرى، ونتناولها فيما يلي:

- ✓ **الخروج عن الإقليم**: من الصور القانونية أن السلع المستوردة والتي بدورها تكون تحت نظام جمركي اقتصادي تفترض أنها لاتزال تقيم خارج الاقليم الجمركي الوطني، ونتيجة لذلك فإن هذه السلع ليست خاضعة لدفع الرسوم والحقوق وكذا إجراءات المحظورات ذات الطابع الاقتصادي كما تصرح على الاجراءات الخاصة للتجارة الخارجية.
- ✓ **تعليق الرسوم الجمركية والحقوق**: وهذا الإجراء خاص بجميع الأنظمة الجمركية الاقتصادية للسلع المستوردة والتي بدورها تكون تحت الرقابة الجمركية لمدة زمنية معينة، بغية إعطاء وجهة نهائية لها إما التصدير أو الاستعمال داخل الوطن على حالتها أو يطرأ عليها تحويل أو تكملة اليد العاملة وهذا يسري برفع الحقوق والرسوم الجمركية، هذا الحافز يمنح المؤسسة أفضلية توفير مدخرات مالية لأجل استعمالها لأغراض تجارية أخرى بترقية صادرتها، من أجل تخفيف العبء المالي على الخزينة.

- ✓ **الكفالة**: يستلزم على كل البضائع المستوردة أو المصدرة الموضوعة تحت نظام جمركي معين على صاحبه ايداع كفالة تشكل بالنسبة لقابض الجمارك كضمان اتجاه الخزينة العمومية، هذه الكفالة لضمان مبلغ الحقوق والرسوم الجمركية.

2. **مبررات وآليات عمل الأنظمة الاقتصادية الجمركية**

2.1. **مبررات الأنظمة الجمركية الاقتصادية:** إن مدى قياس ملائمة إنشاء الأنظمة الاقتصادية يسند إلى مبرر ذو بعد اقتصادي من جهة وإلى مبررات ذات بعد قانوني من جهة أخرى.

1.2.1. **مبررات ذات طابع اقتصادي**: الأنظمة الجمركية التي تولدت من ممارسة تاريخية واقتصادية وعن اتفاقية كيوطو تصنف ضمن التدابير الاقتصادية الأساسية التي تبينها المديرية العامة للجمارك وكرسها قانون الجمارك، وهذا لايزال تحت ظل ايديولوجية التيار الحمائي والنهج الاشتراكي، فالأنظمة الاقتصادية الجمركية المعروفة بهذه التسمية نظرا للامتيازات الاقتصادية والمالية التي تقدمها للمتعاملين الاقتصاديين والمعروفة بالأنظمة الجمركية الإعفائية نتيجة لطابعها الإعفائي من الحقوق والرسوم المستحقة، وهي تهدف في مجملها لاستجابة المتعاملين الاقتصاديين والتكفل بانشغالاتهم ومشاكلهم المرتبطة بمحاولة بعث ديناميكية فعالة لمؤسساتهم وتعبئة قدرتها التنافسية سواء على مستوى السوق الداخلي أو الخارجي والعمل على الترقية لصادراتها الخارجية خارج قطاع المحروقات وتنويعها وبذلك تسهيل عملية التجارة الخارجية وتنشيطها ولذلك فإن فعالية هذه الأنظمة ترتبط أساسا بمدى حركية ومحتوى السياسة الاقتصادية لإدارة الجمارك بعد إعادة تكييف وتنظيم أهدافها ومهامها لتتلاءم مع هذا الاتجاه والمسعى الجديد وذلك أن تغطي المهمة الجبائية لمدة طويلة.

- ✓ **حماية الاقتصاد الوطني**: لقد عرفت الأنظمة الجمركية الاقتصادية جمودا نسبيا في استعمالها منذ نشأتها وإلى وقت قريب حيث نجد بعض المؤسسات الاقتصادية حديثة العمل بها، بحيث سيطر نظام الوضع قيد الاستهلاك لمدة طويلة نتيجة تكريس الدولة لسياسة اقتصادية مبنية على احتكار الدولة التجارة الخارجية الأمر الذي ينتج عنه عدم تحكم المتعاملين في تقنية هذه الأنظمة التي كان العمل بها مقصورا على قطاعات معينة (قطاع احتكاري ومؤسسات القطاع العمومي) هذا المسمى يندرج في إطار برنامج إعادة الإصلاح الهيكلي والتحرير التدريجي للواردات قبل المرور نحو تحرير شامل وحقيقي لتجارة الخارجية وفي انتظار ذلك تعمل السلطات الحكومية على تهيئة المؤسسات الوطنية وتعبئة قدراتها المالية والتقنية، وتعزيز قدراتها التنافسية قصد إرساء اقتصاد السوق المبني على المنافسة وحرية الأسعار.
- ✓ **ترقية التجارة الخارجية**: إن الهدف الثاني المتبقي من وراء تأسيس الأنظمة الجمركية والاقتصادية هو ترقية المبادلات التجارية مع الخارج وتوزيع قاعدة النشاط الاقتصادي في الداخل وتنمية قدرات المؤسسة الصناعية الوطنية على التصدير وهو ما جاء ذكره المنشور 174/م100 المؤرخ في 1992/03/03(العدد رقم 08)حيث أثار في سياق عرض الأسباب بأن الهدف من وضع الأنظمة الجمركية الاقتصادية هو ترقية المنتجات الوطنية والوصول إلى الأهداف الاقتصادية المرتبطة بتشجيع وترقية الصادرات الصناعية خارج نطاق المحروقات ومن جهة أخرى حصؤ المشاكل والمتطلبات التي تعرقل تنمية التجارة الخارجية والتعرف عن قرب على انشغالات الأعوان الاقتصاديين والتكلف بمشاكل المؤسسات في اطار الاصلاحات الاقتصادية المكرسة لاسيما في إطار برنامج التصحيح الهيكلي وفعاليات هذه الأنظمة مرتبطة أساسا بمحتوى التسهيلات والإمتيازات التي تقدمها للمتعاملين الاقتصاديين .

2.2. **المبررات ذات البعد القانوني**: ان تحفيز المؤسسات الوطنية على التصدير وترقية قدرتها التنافسية لاقتحام الأسواق الخارجية مرتبط بإحدى التسهيلات الجمركية التي تعرضها الأنظمة الجمركية الاقتصادية والمشروطة بالحاجة إلى تعديد وتنويع الإجراءات وذلك لتترك أمام المؤسسات هامشا لاختيار النظام الأكثر تلاءما مع نشاطاتها وبعيدا عن كل تعقيد أو جمود من شأنه عرقلة النشاط الاقتصادي للمؤسسة، ولما كانت إدارة الجمارك ملزمة على إعادة تهيئة أهدافها وبعث المرونة المطلوبة في أحكام التشريع الجمركي والاستجابة لمتطلبات تنويع هذه الأحكام ورفع القيود والعراقيل بمختلف أشكالها ،وسنتناول تحليل التدابير المتخذة في هذا الإطار.

3. آليات الأنظمة الاقتصادية الجمركية:

على الرغم من تعدد وضائف الأنظمة الجمركية الاقتصادية إلا أنها تشترك في آليات عملها وتتمثل هذه الآليات طبقا لاتفاقية كيوطيو فيمايلي :

1.3. **الطلب**: إن أهم ما يميز الأنظمة الجمركية الاقتصادية هو الطابع الاتفاقي مما يعني أن وضع البضاعة تحت نظام جمركي معين لا يتم إلا بناء على اتفاق بين المتعامل الاقتصادي وإدارة الجمارك هذا الاتفاق يتم بناء على طلب المتعامل، ويجب على هذا الطلب ان يتضمن جميع المعلومات اللازمة لإعطاء التصريح من طرف إدارة الجمارك، بالإضافة إلى تبيان الهدف من وراء طلب نظام جمركي معين بالنسبة للبعض منها، وغالبا تتمثل هذه المعلومات في المعطيات العامة التي يجب أن تتوفر عند تقديم التصريح المفصل للبضاعة، بالإضافة إلى معلومات متعلقة بالمتعامل الاقتصادي وبنشاطه الصناعي أو التجاري.

2.3. **الترخيص:** عند استقبال إدارة الجمارك لهذا الطلب وبعد دراسة الملف المرفق بالطلب، فإذا حظي بالموافقة يمنح الترخيص لطالبه والذي يكون في وثيقة معدة من طرف إدارة الجمارك فتسجل كل المعطيات المتعلقة بالملف المقدم والنظام منها؛ نوع البضاعة، مدة الاستغلال وغيرها، كما تحتفظ إدارة الجمارك بحقها في رفض منح الترخيص لأسباب تراها مبررة أو إلغاءه بعد منحه إذا رأت أنها أسست على معطيات غير موجودة أو ليست كاملة.

3.3. **وضع البضاعة تحت النظام**: تعد بمثابة عملية جمركية مبسطة، وتتم بواسطة إيداع تصريح مفصل، وتاريخ تسجيله هو تاريخ ميلاد جميع الالتزامات القانونية المترتبة عند النظام الجمركي المختار.

4.3. **مدة إقامة البضائع**: تحدد المدة في الترخيص وهي عادة ما تكون متناسبة مع طبيعة النشاط الاقتصادي المرخص من أجله في ذلك النظام، وهذه المدة قابلة لتمديد بناء على طلب المتعامل الاقتصادي المرخص من أجله في ذلك النظام، وهذه المدة قابلة لتمديد بناء على طلب المتعامل الاقتصادي مع تقديم التبريرات، ويبقى لإدارة الجمارك كامل السلطة في التقرير.

5.3. **تصفية النظام:** ان تصفية نظام جمركي معين هو منح وضعية قانونية جديدة للبضائع تسمح للمتعامل الاقتصادي بالتخلص من جميع الالتزامات المتعلقة بالنظام الجمركي، ومن بين أهم نتائج تصفية نظام جمركي ما هو رفع اليد عن الكفالة المالية المقدمة وتكون التصفية إما بإعادة تصدير البضائع في بعض الأنظمة أو عرضها للاستهلاك أو وضعها تحت نظام جمركي آخر، وهذا هي حد ذاته يعتبر تصفية للنظام.

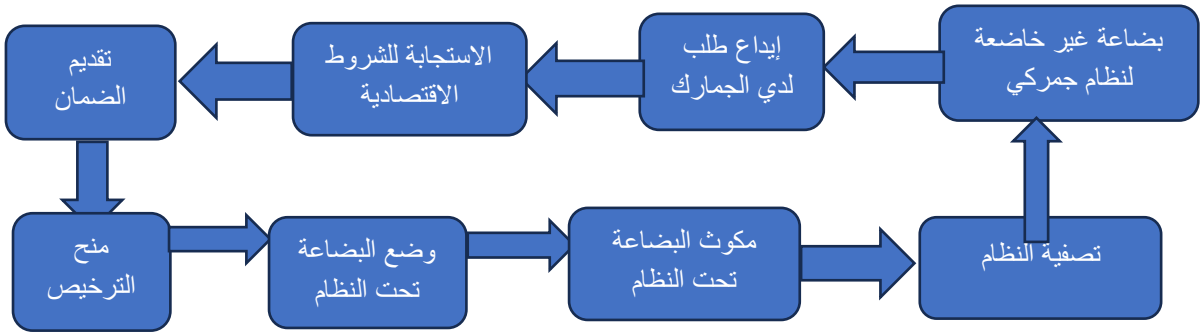

4. تصنيفات الأنظمة الجمركية